

في مفاعيل السلطة السياسية المطلقة
مطاع صفدي - القدس العربي : : 25-06-2007

في مفاعيل السلطة السياسية المطلقة

مطاع صفدي

25/06/2007

إذا أردنا الإجابة عن السؤال المتداول حول من يحكم في السياسة العربية، كان الرد المباشر هو السلطة المطلقة. فمن المعروف أن مفهوم السلطة يميل بها دائماً نحو تجاوز الحدود. أي أنه من طبيعة السلطة ألا تقتع بحد. ولذلك جاءت القوانين كما ترسم لكل سلطة حدودها، وذلك بتعيين موضوعها، وطريقة تنفيذها، والأهداف المفترضة التي عليها أن تحققها. بذلك يمكن التمييز بين سلطة مشروعة عن نقيضتها غير المشروعة. إذ عندما تُمارس السلطة خارج تلك الشرعية القانونية التي تمنحها معقوليتها، فلن يكون لها ضابط إلا مدي القوة التي تواجهها في سلطة أخرى تعارضها.

ومن هنا يبرز الفاصل الحضاري بين نوعي السلطة، المطلقة أو الطبيعية، والسلطة المنضبطة، أي المدنية. ففي المجتمع المنقوص في مدنيته أو المشكوك في مدي تكوينها وفعاليتها، تكون السلطة أقرب إلي نوازعها في الطبيعة الخام التي تعبر عنها وتفرض أساليب تحقيقها. إذا ما تركت السلطة إلي هذا الوازع الطبيعي أو الغريزي، فإنها تنجح إلي حدودها القصوي. فتغدو السلطة أقرب إلي التسلط. تصير هدفاً في ذاتها ولذاتها. بينما يكون هم التمدن الأصلي هو في الطريقة القادرة دائماً علي ضبط السلطة مفهوماً وعملياً باعتبارها واسطة. وواسطة لما يتعداها. وينقلها من مستوي القوة الخام والغريزة غير الدارية، أو غير العابئة أصلاً بتوفر مبرراتها الموضوعية، إلي مستوي من القوة المشروعة كما تحدها الجماعة في ظروف اجتماعية وثقافية مناسبة لصلاحيتها. أي أن السلطة حتى تكون حائزة علي مشروعيتها لا بد لها أن تبرز معقوليتها. ومن يقر بهذه المعقولية هو المجتمع الخاضع لأوامرها، عندما يُتاح له أن يدرك مدي المصلحة العامة التي يستند إليها كل أمر سلطوي، كما لو أن المأمور يصبح هو الأمر. وبالتالي يتضاعف، وحتى يتلاشي عنصر الشعور بالإكراه المصاحب عادةً لفعل السلطة. إذ يحل الامتثال الطوعي مكان الشعور بالدونية إزاء قوة السلطة. وهو امتثال يتمتع بموجباته بقدر ما يكون دافعاً للاقتناع بضرورته المنطقية أولاً. وعلي هذا يمكن القول إن أهم ما تتميز به حركات التنوير هو مدي نجاحها في التخلص من أنظمة السلطة المطلقة؛ ومحاولة إعادة تأصيلها إنسانياً واجتماعياً.

لم تنتبه ثقافة النهضة العربية المعاصرة إلي أخطار السلطة المطلقة إلا من قناة وحيدة الاتجاه تنزع إلي تغيير قمة السلطة السياسية. فوَقعت في حلقة مفرغة من حيث ان التغيير لا يقع إلا فيما يتعلق بإبدال طاقم من الحكام بطاقم آخر. وجه الحاكم قد يتغير أما المقعد فهو ثابت بكل رموزه. وخلال نصف قرن ونيف لم تنتج السلطة المطلقة إلا صنوفاً للحكم المطلق. لم تنزع أصول هذه السلطة مع مختلف الطوائف التاريخية والثقافية التي

عرفتها المجتمعات العربية المعاصرة. وهذه الأصول ليست من طبيعة سياسية دائماً. إن لها مصادرها الذاتية المتوارثة عبر سياق التكوين البنيوي لنموذج الشخصية العامة. فلا تجلس السلطة المطلقة في مقعد القمة الحاكمة وحدها. إنها تشكل البطانة المغلفة لنسيج الجسد الاجتماعي من داخله. مؤسسات العائلة والمدرسة والوظيفة، النادي والحزب والحكومة، المسجد والكنيسة، كلها قائمة علي علاقات القوة فيما بين أعضائها أو ذراتها. لم تتولد ثقافة للكشف والتعرية مقابل تراثات متراكمة فاعلة من أحابيل التغطية والتعمية والتورية وفنونها المعقدة في بدائيتها، والمتراكبة في عقدها المزمنة. فليس أخطر من عقد التسلط المتوارثة هذه سوي أساليب الامتناع التلقائي عن فضحها التي تساهم العادات والتقاليد الأخلاقية في حمايتها، محيطة إياها بهالات التحريم والتفديس والتوهيم الاجتماعي والغبيبي. فالسلطة الأخفي هي تلك التي لا تجرؤ اللغة علي تسميتها أو تداول إشارات ورموزها. إنها متروكة لثقافة الظلال والتشبيح بالألغاز والأسرار. مجتمع الانحطاط هو المجتمع السلطوي الجاهل لذاته ولحقيقته. والحامي في الوقت عينه لهذا الجهل بأحزمة من قيم النفاق العام الذي تلهج به ألسنة الجميع ضداً علي كل محاولة لشق الحجب، والكشف عن فراغاتها الصماء. فلا سبيل للتصدي لهذه الأمرية الشاملة التي باتت تلف شخصية الجماعة؛ كيما يتمترس وراءها حراس الانحطاط الحضاري، وقد انهار حتى مستوي الانحطاط الإنساني.

يظل الحديث عن التسلط السياسي خالياً من مضمونه الحقيقي، إن لم تكتشف تلك القنوات السرية المبهمة التي تربطه بهذا الخزان اللاشعوري الجمعي من تركات الإحباط الثقافي والتكويني المتكرر، الناجمة دائماً عن تجارب التعجيز الفكري المتماذي عن اجتراف معجزة التنوير، بل عن إشعال شمعات نادرة علي طريقه. لكنه لم يعد خزاناً لنفائيات مينة فحسب، بل إنه ينمو ويتطور إلي ما يشبه مصنعاً أركيولوجياً متمكناً من عمق الشخصية المجتمعية، فعلاً منتجاً لأصول كل الأجيال الجديدة من نماذج الإكراهات العامة، منظماً لآليات تفاعلاتها اليومية، بحيث تبني في ذات الفرد نوعاً من منبر رقابة ذاتية، بوظيفة كابحة لإرادة الحرية حتي قبل استشعارها بمعالم أهداف لها، تخصصها وحدها.

فالخيبات السياسية التي تُمني بها مشاريع التغيير ذات التطلع النهضوي والبنيوي، ليست أسبابها دائماً من طبيعة سياسية خالصة. أي ينبغي الكف عن تفسيرها الوحيد بأسباب بعضها ضد البعض الآخر. كما أنها ليست فقط نتيجة اختراقات دولية خارجية في مختلف أحوالها. هناك حقيقة بنيوية لم يعد يجوز التغاضي عن دورها التحويلي الجذري في مسري السلطات العامة. إنها حقيقة الصراع الغريزي علي مراكز النفوذ ومكاسبها بالنسبة للفائزين بها. فليست الأيديولوجيات أو الآراء أو المواقف هي صاحبة القول الفصل دائماً في مصائر النزاعات، بقدر ما تصير إلي مجرد تعلات فكرية لأهداف الانتهاز الفردي والفئوي. هذا ما يوضح كذلك كيف أن كل سلطة من هذا النوع لا تلبث أن يصير صاحبها إلي متملك لها. وبالتالي يغدو كل (آخر)، سواء كان الحزب المنافس أو الشعب نفسه، بمثابة العدو أو الغريم المرعب، الواجب قمعه وحتى إلغاؤه.

كيف يمكن أن يفهم تفكك القضية الفلسطينية اليوم بدون استشراف وباء التسلط بين قياداتها. فما يقال عن خلافات الأيديولوجيات بين فتح وحماس لا يمكن أن يبرر أو يخفي عمق الصراعات الفئوية التي تضرب في كيان كل منهما، وفيما بينهما. فالنزاعات السياسية ثم الدموية بين (أخوة النضال) لم تعد مجرد طوارئ عابرة ويمكن التغلب عليها بأساليب النفاق اللفظي المتبادل بين (جبهات) الصف الواحد، وتحت عناوين الحوارات

العقلانية الرزينة. لقد أمتت مكاسب الحكم المتخيلة لهذا الفصيل أو ذاك تستحق القذف بالأهداف الأصلية في التحرر من الاحتلال إلي هوامش الفعل السياسي والاهتمام المجتمعي العام. صار ينشغل شعب النكبة المستمرة بتطورات الصراع الفردي، وليس الفئوي فحسب، بين أعمدة السلطة. وهي بالرغم من كونها مجرد سلطة زائفة للشعب الفاقد أصلاً لكيانه السياسي وسيادته الوطنية، فإنها تبدو بالنسبة للرؤوس الحامية كما لو كانت سدة المنتهي. ومن المؤسف حقاً أن تجعل صراعات الرؤوس الحامية هذه من وقائعها الدموية والمصيرية مطايا سهلة لأحداث مخططات الفخاخ الاسرائيلية الأمريكية بالمشاركة الفعالة من أسياذ النظام العربي (المعتدل). لكن قبل تحقق شروط المصيدة العامة صار لزاماً علي الوعي المعرفي البحث عن أصولها الفردية؛ فقد يجدها متأصلة فيما يُصطلح عليه بالمحصلة الشخصية لذلك القائد أو ذاك. وقبل الخطأ في التقدير أو التنفيذ هناك عامل الغلبة النفسية للدافع الغريزي المكوّن لقاعدة هذه المحصلة الشخصية لمن في يده القرار والمبادرة. وفي التجربة النهضوية العربية كان الأفراد (القياديون) لاعبين حاسمين في تقرير مصائر مجتمعاتهم أو أحزابهم، وبما يتخطى غالباً وعيها وقدراتها. ولا تزال الأفاعيل السياسية الكبرى مرتهلة للفرديات والفئويات المسيطرة. في حين يتم تحييد ليس الشعوب وحدها، بل ومعها طلائعها الحقيقية الواعية غالباً، بحيث تُحاصر هذه في منطقة رد الفعل المحيط سلفاً علي المبادرات الطائشة للقيادات المفروضة، أو المترعمة هي نفسها بحسب قانون للصدف العمياء أو لعبقريّة الانتهاز الفوري في التقاط الفرص الملائمة أو اختلاقها. فكما لم تستطع المشاريع النهضوية العربية أن تفوز بأفضل إمكانيات شعوبها، كذلك لم تأت إلي مراكزها القيادية بأفضل رجالاتها.

هذا النموذج البائس في الإحباط الحضاري بل الإنساني لا يزال يتكرر من منعطف مصيري إلي آخر، بذات معالمه المتلبسة وآليات تحققه العقيمة، إلا في إنتاج أمثلة الخراب بأعطاله المزمنة المعروفة. لكن الجديد في هذا الخراب الفلسطيني الراهن أنه لن تقتصر أعطاله علي وطنه. فقد يمكن لمحنة (غزة) أن تبتكر من ذاتها نموذج سيناريو كارثياً، قابلاً للعدوي والانتشار حوله في الجسم المشرقي المريض المجرّح، وخاصةً إمكان اختراقه السريع للساحة اللبنانية المعطوبة مقدماً بأشكال الاستعصاءات البنيوية الحادة. فقد سجلت أحداث غزة سبقاً في تفعيل تقسيم جديد لما يتبقي من الكيان الفلسطيني الفاقد أصلاً للدولة ووحدتها. بينما يعمل أشاوس الأزمة اللبنانية المتفاقمة علي تقسيم دولة قائمة، وشرذمة مجتمع واحد. هذا فضلاً عن كون العراق قد أمسي حقول تجارب رهيبية لمختلف وحوش التسلط العالمي والإقليمي والمحلي . لكن الإنسان القيادي العربي يشكل تصنيفاً مفرداً قائماً بذاته في سجل التاريخ السلطوي الكوني. ألا يعني هذا أخيراً ألا نسأل فحسب عن مخططات أمريكا وإسرائيل وأيديها القذرة، وأن نعير بعض الانتباه إلي مرض الشخصية القيادية المصابة به رموز السلطة في مجتمعاتنا. وهو المرض الذي ينبغي ألا يحجب أبداً جذوره المتأصلة في بنية المحصلة الشخصية للإنسان العادي، المقموع ثقافياً اجتماعياً، قبل أن يكون مضطهداً سياسياً. ذلك هو الوجه الآخر لما يعنيه مركّب الانتكاب المستدام في تلك المجتمعات المغلوبة علي أمرها بفعل أمراضها الذاتية قبل أن تكون بأيدي أعدائها.